الراصد

شؤون دولية

2016/08/04م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

عصفوران بحجر واحد..... 3

جمهورية جديدة قد تولد من رحم الجمهورية الكمالية 4

إصلاحات جذرية في الجيش التركي 6

روسيا في الحرب الخاطئة في سوريا 7

المجلس الأوروبي يدعم خطوات أنقرة في مواجهة محاولة الانقلاب الفاشلة 8

أردوغان يشترط إلغاء تأشيرة الأتراك للإبقاء على اتفاقية الهجرة..... 9

أردوغان وغولن والكرد.. خيوط صراع متشابكة..... 11

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

عصفوران بحجر واحد

عريب الرنتاوي الدستور 2016\8\4

هل يعقل أن يكون لجماعة "الخدمة" بزعامة فتح الله غولن، كل هذا النفوذ في المؤسستين العسكرية – الأمنية والقضائية التركية؟ ... وكيف أمكن لجماعة دينية، هي أقرب لمنطق "الإخوان المسلمين" ومناهج عملهم وتفكيرهم، وهي الشقيقة التوأم للعدالة والتنمية، أن تُسقط قلاع العلمانية – الأتاتوركية الشرسة من داخلها على النحو الذي تصوره الرئاسة والحكومة التركيتين؟

وهل يعقل أن يكون عشرات ألوف الموظفين المدنيين والمدرسين والأكاديميين والسفراء والإعلاميين، متورطون بالمحاولة الانقلابية الفاشلة؟ ... كيف أمكن للسلطات التركية، أن تربط كل هؤلاء، دفعة واحدة، وبجرة قلم، بالمؤامرة الانقلابية الفاشلة؟ ... ما الأدوار التي قاموا بها، وكيف أمكن كشفها، وكيف تصدر الأحكام وتنفذ العقوبات بحقهم، حتى من دون أن يتقدم أي منهم إلى المحاكمة، وقبل أن تتشكل لجنة التحقيق بملابسات المشروع الانقلابي؟

الوقائع التركية التي أعقبت الخامس عشر من تموز/ يوليو، تشير إلى أن السيد رجب طيب أردوغان، ومعه قبضة من أركان "حكومة الظل" في تركيا، المكونة من أقرب وأخلص المستشارين والمريدين والأتباع، أرادواضرب عصفورين بحجر واحد: الأول، ضرب منافسه الأشرس، وحليفه الأسبق، فتح الله غولن، في إطار الصراع بين أجنحة الحركة الإسلامية التركية المعاصرة، وهذا ما يفسر إغلاق مدارسه وجامعاته ومؤسساته الإعلامية والاجتماعية، وكل "الكوادر" التي عملت معه، والذين يعرفهم حزب العدالة والتنمية جيداً، فهم "إخوة الخندق الواحد" حتى الأمس القريب.

والثاني، ضرب قلاع العلمانية – الأتاتوركية واقتلاعها من جذورها، وذلك في إطار الصراع "الهوياتي" الذي لم تنج منه تركيا، ولم تنجح في اجتيازه منذ انهيار "السلطنة" وسقوط "الخلافة"، وتأسيس الجمهورية الكمالية .... وهذا ما يفسر الانقضاض على الجيش، وإخراج أكثر من ثلث جنرالاته من الخدمة وحملة المناقلات والتنقلات، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإنشاء كيانات عسكرية وأمنية موازية على أساس الولاء للحزب والزعيم، وضرب القضاء والمحكمة الدستورية التي ظلت بدورها أحد أهم حصون العلمانية التركية.

ومن يقرأ لائحة المستهدفين بالإجراءات الأخيرة، يجد أنها متناقضة للغاية، ولا يجمع أفرادها بعضهم إلى بعض، أي جامع من أي نوع، سوى "التهمة الجاهزة": الضلوع في مؤامرة الكيان الموازي .... جنرالات أتاتوركيون، قضاة كماليون، رجال دين ومدرسين وإعلاميين إسلاميين، نشطاء "الخدمة" وكوادرها، رجال أعمال لطالما مولوا حملات أردوغان الانتخابية إبّان "شهر العسل" الذي جمعه بفتح الله غولن ... خليط غريب عجيب من "المتآمرين"، لا يلتقون على شيء إلا على كونهم "معارضين" لتوجهات "الزعيم".

هي لحظة "تاريخية" بامتياز، لطالما انتظرها السيد أردوغان بفارغ الصبر، وقد جاءته على "طبق الانقلاب الفضي"، والمؤكد أنه سيغتنمها حتى آخر قطرة، لتكريس زعامته، وتصفية خصومه، و"فك وتركيب" الدولة التركية الحديثة، والقضاء على المنافسين، وتجفيف البنى التحتية لهم، سواء أكانوا إسلاميين من طرازه وشاكلته، أو علمانيين، لطالما ناصبهم وناصبوه أشد فصول العداوة والصراع ... وسيمارس الرئيس كل "صلاحيات الطوارئ" التي منحها لنفسها، لاستكمال هذه الأجندة، ولن تكون تركيا بعد الطوارئ وحملة "الفك والتركيب"، كما كانت عليه قبلها.

مستفيداً من حالة الاستنفار الشعبي المعادية للانقلاب، ومن التفاف المعارضة حول الحزب الحاكم دفاعاً عن تركيا وتجربتها الديمقراطية، سيعمل أردوغان على "تقويض" القاعدة المؤسسية والشعبية لحزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

المعارضة، آخر القلاع الحزبية والاجتماعية للأتاتوركية، تحت طائلة الاتهام بـ "دعم الإرهاب أو التعاطف معه"... مثلما عمل على تقويض حزب الشعوب الديمقراطي برفع الحصانة عن معظم نوابه، توطئة لتقديمهم للمحاكم، بحجة دعم الإرهاب الكردي هذه المرة، ومثلما فعل بخصومه داخل "التيار الإسلامي التركي"، ودائماً بذريعة "الإرهاب ذاتها ... كل من يعارض أردوغان، هو إرهابي بدرجة ما، ومن نوع ما.

ولأن الرجل يعرف ماذا فعل بتركيا وما الذي سيفعله في قادمات الأيام، ويدرك تمام الإدراك، أن مشروعه بإعادة صياغة تركيا على صورته ومقاسه، سيصطدم باعتراضات وانتقادات دولية قادمة لا محالة، فقد أخذ يمهد منذ الآن، لإعادة "تموضع" تركيا على الخريطة الإقليمية والدولية ... فتح النار على الغرب من دون استثناء، وكال له الاتهامات بالجملة والمفرق، ولوّح بالانسحاب من مفاوضات "عضوية الاتحاد الأوروبي" وجمّد بعض الاتفاقات المبرمة مع بروكسيل، وهدد الولايات المتحدة بإغلاق صفحة "التحالف الاستراتيجي" ... والمؤكد أنه سيسعى في توثيق علاقاته مع روسيا، التي لا تكترث لمقولات حقوق الانسان والديمقراطية في علاقاتها الدولية، وسيوثق علاقاته أكثر مع إسرائيل التي تفضل التعامل مع الدكتاتوريات على الديمقراطيات في منطقتنا، وسيتقارب أكثر مع إيران وربما على نحو غير مسبوق، وليس مستبعداً أن يُحدث استدارة في سياسته وتحالفاته السورية، وقد يكون اجتماع الحادي عشر من آب/ أغسطس الجاري مع سيد الكرملين، نقطة تحوّل في وجهة السياسة الخارجية التركية.

عشرُ سنوات سمان، عاشتها تركيا تحت قيادة "العدالة والتنمية" ورجب طيب أردوغان، ستتبعها عشرٌ عجاف، قضت تركيا خمساً منها حتى الآن في فوضى الأزمة السورية والحرب الأهلية في جنوب شرق الأناضول و"العشق الحرام" مع "داعش" و"صفر أصدقاء"، ولا ندري ما الذي ينتظر البلاد في السنوات الخمس القادمة، وكيف ستكون حالها وصورتها عندما تحتفل في العام 2023 بالمئوية الأولى للجمهورية.

جمهورية جديدة قد تولد من رحم الجمهورية الكمالية

د. بشير موسى نافع — القدس العربي — 2016\8\4

وقف رئيس الحكومة التركية وكبار قادة القوات المسلحة، طبقا للتقاليد، أمام قبر مؤسس الجمهورية صباح الخميس الماضي، 28 يوليو/ تموز، قبل انطلاق أعمال اللقاء السنوي لمجلس الشورى العسكري، الذي ينظر في تقاعد وترقية كبار ضباط القوات المسلحة. قال بنعلي يلدرم بصوت مرتفع، أراد أن تسجله وسائل الإعلام، أن الشعب انتصر في حرب استقلاله الثانية. لا يعتبر يلدريم بين أفصح قادة حزب العدالة والتنمية والتنمية الحاكم؛ فهذا رئيس حكومة جاء من خلفية هندسة-بحرية وعرف بتوجهه العملي والتنفيذي، وهو ما يجعل تصريحه أقرب إلى الكلمات المفكر فيها، منها إلى وحي الخاطر. ولأن إشارته إلى المعادلة الموضوعية بين هزيمة المحاولة الانقلابية الكبيرة، التي تعرضت لها تركيا مساء يوم 15 يوليو/ تموز، وحرب الاستقلال لم تكن الأولى في أوساط القيادة التركية، فالأرجح أن كلمات يلدريم تستبطن سردية تأسيسية لولادة جمهورية تركية جديدة.

اندلعت حرب الاستقلال العثمانية (لأن تركيا لم تكن ولدت بعد) بقيادة مصطفى كمال وعدد آخر من الضباط العثمانيين، في 1919، ضد الاحتلالات الأجنبية التي فرضت على ما تبقى من بلاد السلطنة، بعد توقيع اسطنبول لهدنة مدروس المهينة في نهاية الحرب العالمية الأولى. انتهت حرب الاستقلال بالانتصار بعد ثلاث سنوات. ولكن الحرب، التي لم تقتصر على دحر الاحتلالات الأجنبية وحسب، بل وشملت أيضاً صراعاً داخلياً بين المجلس الوطني الكبير وقيادة لمقاومة في أنقرة، من ناحية، وموالين لحكومة اسطنبول الخاضعة للمحتلين، من ناحية أخرى. ولم يكن غريباً، بالتالي، أن تتحول الحرب إلى بوتقة هائلة لولادة دولة جديدة، شرعية جديدة للدولة، هوية جديدة للدولة وشعبها، وسردية مؤسسة لهذه الدولة. هذه

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الدولة، التي أصبحت الجمهورية التركية، قامت على أنقاض السلطنة والخلافة العثمانية معاً. وبالرغم من أنها استندت إلى أغلب مؤسسات السلطنة ذاتها، العسكرية والمدنية، واعتبرت، على الأقل من الوجهة المؤسسية، امتداداً لها، فسرعان ما رسمت الجمهورية اجتماعها السياسي الخاص بها. ومع منتصف الثلاثينيات، بدا أن تركيا الجمهورية أكملت بناء رؤيتها الجديدة لنفسها والعالم. فأي دولة كانت هي الجمهورية الكمالية وأي مجتمع ارادت أن تصنع؟

كانت الجمهورية الكمالية، أولاً، دولة قومية تركية، تجاهلت كلية التعددية الإثنية والثقافية للشعب التركي. الشعب، المشكل من أتراك وأكراد وعرب وشركس وغيرهم من جماعات إثنية وثقافية، أريد صهره كلية، بقوة الدولة القهرية والناعمة معاً، في بوتقة قومية تركية، وصلت أحياناً إلى حافة الشوفينية. ولم تؤسس الجمهورية، في رد فعل واضح على أزمات الدولة العثمانية المتأخرة، باعتبارها دولة مركزية، وحسب، بل ونمت الدولة الجديدة تدريجياً باعتبارها مؤسسة بالغة السيطرة والهيمنة والتحكم. تعاملت الدولة مع شعبها كطفل صغير، لا يعرف مصالحه، ما يفيده وما يضره، ولا يميز الخير من الشر. المرجعية الوحيدة لتحديد المصالح ووجهة الحضارة والتقدم وقيم العدل هي الدولة؛ ومن يدير هذه الدولة طبقة سياسية أقلوية، تحكم من إطار حزب سياسي واحد. وبالرغم من أن الجمهورية التركية، في سنواتها الأولى، استندت في أحد عناصر تعريفها للمواطنة إلى الهوية الإسلامية، فسرعان ما أعلنت الدولة حرباً شعواء على دور الإسلام في المجال العام، ليس فقط في مجالات السياسة والتشريع وأنماط الاجتماع، ولكن أيضاً على المستوى الرمزي البحت. لم تغلق المساجد ولم يمنع الأتراك من ممارسة شعائرهم الفردية، ولكن الدولة اخضعت المؤسسة الدينية كلية لسيطرتها، حلت الطرق الصوفية وأغلقت زواياها، وضعت قيوداً على الحج، أعلنت الأذان باللغة التركية، قلصت عدد العلماء، واستهدفت صلة الأتراك بالعالم الإسلامي.

مع نهاية الثلاثينيات، وقبل وفاة مصطفى كمال بقليل، أدرك قادة الجمهورية حجم إخفاق وفشل النظام الذي أسسوه وقادوه، وتصوروا أن قدراً متحكماً فيه من التعددية السياسية قد يساعد على تخفيف وطأة الدولة ويفسح المجال لنهضة تركية. ولكن ظروف الحرب الثانية أخرت التحول من حكم الحزب الواحد إلى تقنين التعددية السياسية حتى 1945، وبصورة فعلية إلى 1950. ومنذ فوز الحزب الديمقراطي بقيادة مندريس في 1950 بدأت تركيا ملحمة البحث عن هوية جديدة للدولة، مرجعية أخرى للاجتماع السياسي، وقيماً مختلفة للعلاقة بين الدولة والشعب. في هذه الملحمة الطويلة، شهدت تركيا فترات متفاوتة من الديمقراطية المقيدة والتعددية الحزبية، وأربعة انقلابات عسكرية، مباشرة أو غير مباشرة، قبل محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز الماضي الفاشلة. في هذه المسيرة الشائكة، أعدم رئيس وزراء محبوب شعبياً، تعرض عشرات الآلاف للسجن وخيبة الأمل، قتل عشرات الآلاف في اشتباكات أو تحت التعذيب أو بفعل هجمات إرهابية، حلت عشرات الأحزاب وأغلقت عشرات الصحف، دفع بعض من أبرز من أنجبتهم البلاد إلى اليأس، وتعرضت تركيا إلى ما يشبه الحرب الأهلية المحدودة منذ 1984.

تعهدت إدارة تورغوت أوزال، منذ منتصف الثمانينات وخلال مطلع التسعينات، عملية إصلاح جزئية للدولة والاقتصاد وفتحت تركيا على العالم. وكان لجهود أوزال، بلا شك، أثر كبير على بيئة المجتمع والتوسع غير المسبوق في جسم الطبقة الوسطى والكتلة المحافظة في هذا الجسم. إصلاحات أوزال، من جهة، وإخفاقات حكومات نهاية التسعينات الذريع، من جهة أخرى، جاءت بالعدالة والتنمية إلى الحكم في 2002. ولا يمكن الاستهانة بحجم الإصلاحات التي تعهدتها حكومات العدالة والتنمية للدولة والحكم وعلاقة الدولة بشعبها، ولا بحجم الانجازات الاقتصادية الهائلة التي حققتها، والأثر الاجتماعي العميق وواسع النطاق لهذه الإنجازات، ولا حتى بالتغييرات التي تبنتها في خطاب الدولة السياسي، وفي مقاربتها للمسالة الكردية. ولكن حالة الاستقطاب السياسي الحاد في البلاد، من ناحية، والتراجع النسبي في وضع تركيا الاستراتيجي، من ناحية أخرى، عطلت مسيرة هذه الإصلاحات في السنوات القليلة الماضية، سيما بعد 2012. وتكشف المحاولة الانقلابية الفاشلة أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية. عززت حقبة العدالة والتنمية من قوة الشعب، ومن عزم الشعب على مقاومة أية محاولة لتقويض النظام

الديمقراطي وحكم القانون، ولكنها لم تمنع مراكز القوة في مؤسسات الدولة من محاولة العودة بالبلاد إلى الخلف. اليوم، تفتح نافذة تاريخية واسعة أمام تركيا لعملية إصلاح شاملة وعميقة. ثمة جهود لإعادة بناء لمؤسسات الدولة والقوات المسلحة والداخلية والقضاء تجرى الآن على قدم وساق. ولكن هذه لا تقدم إجابة كافية على أسئلة الدولة والحكم في تركيا الجمهورية. تحتاج تركيا إعادة تعريف لهويتها، ما يعنيه الشعب التركي، توسيع نطاق الحريات، ضمان نظام الأسس الأولوية لحقوق الإنسان وكرامته، ووضع نهاية قاطعة لعلاقة الوصاية التي تربط الدولة الجمهورية بشعبها (في تركيا وحدها، ربما، بين دول العالم، تقوم الدولة كل عام بتحديد بداية موسم الارتداء الجبري لربطة العنق، وبداية موسم التساهل في ارتدائها). مثل هذا المشروع، يتطلب إعادة النظر في النظام السياسي، في النظام التعليمي، في طبيعة القانون وبنية المؤسسة القضائية، في ثقافة الأجهزة الأمنية ومهماتها، وفي إعادة بناء التوازن بين سياسات الدولة التنموية ومسؤولياتها الاجتماعية. كما تتطلب وضع دستور جديد للبلاد، دستور حر كلية من بصمات نظام 1980 العسكري، الذي كتب الدستور الحالي في ظله. وخلف ذلك، تحتاج تركيا الجديدة إعادة تعريف لدورها وموقعها في الإقليم والعالم.

ليس ثمة ضرورة للقطيعة الكاملة مع الدولة الكمالية؛ فالأمم، على أية حال، لا تنهض بالقطيعات. الضروي، اليوم، هو إعادة تمثيل لميراث تركيا بأكمله، منذ عهد التنظيمات العثمانية، على الأقل، إعادة صهر لهذا الميراث، والعمل على ولادة جمهورية جديدة.

إصلاحات جذرية في الجيش التركي

إسماعيل ياشا عربي21 2016\8\4

شهدت تركيا منذ الانتقال إلى التعددية الحزبية عام 1945 سلسلة من الانقلابات العسكرية والمحاولات الفاشلة لإسقاط الحكومات المنتخبة بحجج مختلفة، كحماية النظام العلماني وإنقاذ البلاد من براثن الإرهاب والاضطرابات. وكان الانقلاب العسكري الذي أسقط حكومة الحزب الديمقراطي في 27 أيار/ مايو 1960 أول حلقة لهذه السلسلة غير المشرفة التي أضيفت إليها حلقة جديدة في الخامس عشر من الشهر الماضي.

كان الأتراك يقولون إن الجيش التركي يقوم بانقلاب عسكري في تركيا في كل عشر سنوات. وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال كنعان إيفرن في 12 أيلول/ سبتمبر 1980، بمشاركة قادة القوات البرية والجوية والبحرية والدرك (الجندرما)، وعودة الحياة السياسية إلى طبيعتها، ظنوا أن صفحة الانقلابات العسكرية طويت ولن تفتح مرة أخرى، إلا أن اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في 28 شباط/ فبراير 1997، وإسقاط حكومة أربكان الائتلافية بتدخل الجيش التركي الذي أطلق عليه "الانقلاب ما بعد الحداثة"، أكَّد أن صفحة الانقلابات في تركيا ما زالت مفتوحة وما زال الجيش التركي قادرا على التدخل في الشؤون السياسية، وقلب الموازين رأسا على عقب.

وفي محاولة الانقلاب الأخيرة التي قامت بها مجموعة من الضباط الموالين للكيان الموازي، أدرك الأتراك أن النجاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية والتنمية الهائلة التي تحققت خلال أربعة عشر عاما لم تكن كافية لإبعاد شبح الانقلاب العسكري عن الساحة السياسية في تركيا، وأن الجيش التركي والمدارس العسكرية التي يتخرج منها الضباط بحاجة ماسة إلى إصلاح جذري، حتى لا تتعرض البلاد لمحاولة انقلاب عسكري أخرى ولو بعد سنوات.

الحكومة التركية في السنوات الأخيرة قامت بإصلاحات عديدة لوضع الحد من تدخل الجيش في الشؤون السياسية، وأسهمت الاعتقالات التي طالت كبار الضباط ومحاكمتهم ضمن قضايا "أرغينيكون"، في تراجع نفوذ العسكر، إلا أن الكيان الموازي استغل تلك الخطوات الإصلاحية والقضايا لتعزيز تغلغله في الجيش والمدارس العسكرية وإفساح المجال لكوادره.

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وكشفت محاولة الانقلاب الفاشلة عن الحجم الذي وصل إليه هذا التغلغل والاختراق، ومدى حاجة الجيش التركي إلى عملية تطهير واسعة للتخلص من خلايا الكيان الموازي.

المراسيم التشريعية التي أصدرتها الحكومة التركية لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وضعت قادة القوات البرية والجوية والبحرية تحت سلطة وزير الدفاع، وألحقت قوات الدرك (الجندرما) وقوات خفر السواحل بوزارة الداخلية، كما أنها ألحقت أكاديمية غولهانة الطبية العسكرية وجميع المستشفيات العسكرية بوزارة الصحة، ووضعت المصانع العسكرية وأحواض بناء السفن وورش التصليح والصيانة المرتبطة بهيئة الأركان تحت سلطة وزارة الدفاع، وأغلقت الثانويات العسكرية، وأسَّست جامعة جديدة تابعة لوزارة الدفاع باسم "جامعة الدفاع الوطني"، ونصت على تخويل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء - إن لزم الأمر - الحصول على معلومات تتعلق مباشرة بقيادة القوات المسلحة ومدى ولاء أفرادها، والتأكيد على صلاحية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في توجيه أوامر مباشرة لقادة القوات، وضرورة تنفيذ القادة الأوامر مباشرة من دون الحصول على موافقة أي سلطة أخرى.

المراسيم التشريعية الصادرة بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد، أزالت القيود المفروضة على التحاق خريجي ثانويات الأئمة والخطباء وثانويات التعليم المهني بالكليات الحربية. وبهذه الخطوة تصبح أبواب الجيش التركي مفتوحة على مصراعيها أمام طلاب يدرسون اللغة العربية والمواد الإسلامية بالإضافة إلى المواد الأخرى.

هذه الإصلاحات تهدف إلى تعزيز السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية وحصر أنشطة الجيش في الدفاع عن الوطن، بدلا من الانشغال بإدارة المستشفيات والمصانع وأحواض بناء السفن، كما أنها تهدف إلى تطهير الجيش التركي من خلايا الكيان الموازي الذي حوَّل المدارس العسكرية إلى أوكاره، من خلال سرقة أسئلة امتحانات الالتحاق بتلك المدارس وتسريبها إلى طلاب يوالون جماعة غولن.

روسيا في الحرب الخاطئة في سوريا

محمد زاهد جول الشرق القطرية 2016\8\4

إعلان روسيا تدخلها العسكري في سوريا بتاريخ 2015/9/30، ثم إعلان الانسحاب العسكري بتاريخ 2016/3/25، ثم مواصلة غاراتها الحربية على الشعب السوري بعد الانسحاب العسكري، وقتل المدنيين بالمئات والألوف من الأطفال والنساء، ونسيان الإعلام الروسي الحديث عن نتائج حرب روسيا ضد داعش، كل ذلك مؤشرات على تناقض في المواقف الروسية، واضطراب في القيادة العسكرية الروسية مما يجري في سوريا، وهذه التناقضات العسكرية ليست أقل من تناقضاتها في ادعاء البحث عن حل سياسي في فيينا ثم في جنيف3 دون نتائج ملموسة، أي أن القيادة الروسية قد تورطت في حرب قاسية لم تكن تتوقعها، كما أنها لم تكن تتوقع نتائجها وخسائرها، وهي بازدياد مطرد يوما بعد يوم.

ويوم الاثنين 2016/8/1 أكدت روسيا مصرع خمسة من عسكريها كانوا على متن مروحية أسقطتها المعارضة السورية المسلحة في ريف إدلب شمال غربي سوريا، وهي خامس مروحية روسية يتم إسقاطها منذ بدء التدخل العسكري الروسي منذ 30 سبتمبر 2015، وقد اعترفت الرئاسة الروسية إن العسكريين الخمسة، وهم طاقم من ثلاثة أفراد وضابطين، قتلوا يوم الاثنين عقب إسقاط المروحية من طراز "Mi 8" شمال شرق بلدة سراقب بمحافظة إدلب على مقربة من الحدود الإدارية مع محافظة حلب، وفي نظر المراقبين فإن روسيا قد تكبدت أكبر خسائرها منذ بدء تدخلها العسكري في سوريا.

ورغم أن رئيس إدارة العمليات في هيئة الأركان العامة للقوات الروسية الجنرال "سيرغي رودسكوي" قد أقر بإسقاط المعارضة السورية المسلحة بريف إدلب للمروحية الروسية، إلا أنه لم يقدم معلومات عن طبيعة المعارك التي كانت تقوم بها

Center for Studies & Strategies
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الطائرة الحربية، علما بأن هذه الطائرة هي خامس مروحية روسية يتم إسقاطها منذ بدء التدخل العسكري الروسي، إضافة إلى تسعة عشر قتيلا من العسكريين الروس.

مما يؤكد خطأ الخطة الروسية في سوريا هو أن روسيا لا تبرر للشعب السوري والعربي لماذا هي تخوض هذه الحرب ضد الشعب السوري، فمهما مكثت روسيا في سوريا فهي راحلة أو مهزومة ولو بعد حين، ومهما قتلت فلن تستطيع قتل ملايين الشعب السوري، فهذا المحور الطائفي الإيراني قاتل عسكريا لثلاث سنوات متوالية من بداية 2013 وحتى الآن دون أن يحقق نتائج تذكر، سوى قتل الشعب السوري بمئات الألوف وتشريد الملايين وتدمير المدن السورية، مما يؤكد خطأ الخطة الروسية أن مثل هذه الخسائر في سوريا ينبغي أن تدفعها لإعادة التفكير بصحة وجودها العسكري في سوريا ضد إرادة الشعب السوري، وبدل ذلك تواصل قصفها للمدن والقرى السورية، فقد قامت الطائرات الروسية بقصف المناطق التي سقطت فيها الطائرة الروسية في منطقة تل السلطان بين بلدتي سراقب وأبو الظهور، وقد أسفر هذا القصف الروسي عن مقتل 15 سوريا مدنيا وإصابة العشرات بجروح دون أن يكون لهم ذنب بذلك.

إن تأكيد وزارة الدفاع الروسية أن الطائرة أسقطت بنيران من الأرض، هو دليل على أن هذه الطائرة بنظر الشعب السوري هي طائرة معادية، وليست طائرة صديقة ولا حليفة، وحتى لو كانت هذه الطائرة الحربية تقوم بنقل مساعدات إنسانية، فإن القصف الذي تبع سقوط الطائرة دليل على أن الذهنية الروسية التي تعالج مشاكلها في سوريا هي ذهنية استعمارية، كما فعلت دول الاحتلال الفرنسي والبريطاني في مستعمراتها عندما تتعرض للهجوم، بالانتقام من المواطنين الأبرياء، وهو نفس أسلوب الجيش الإسرائيلي الذي يرد بقصف مواقع إطلاق النار عليها، دون أن تفكر بأنها تقتل مدنيين، ومع ذلك فإن الطائرة قد سقطت على بعد 35 كيلومترا من مسرح المعارك العنيفة الجارية جنوب وجنوب غرب مدينة حلب بعد الهجوم الذي بدأته فصائل معارضة سعيا لفك الحصار عن أحياء حلب الشرقية الخاضعة للمعارضة، أي أنها لم تكن تقوم بنقل مساعدات إنسانية.

قد لا يكون هدف الطائرات الروسية التي قصفت موقع سقوط المروحية الروسية قتل مزيد من السوريين، وإنما عدم إبقاء أشلاء الجثث للجنود الروس الخمسة الذين كانوا على متن الطائرة، لأن روسيا لا تريد أن تدخل بمفاوضات تبادل أسرى أو جثث أسرى مع جبهة فتح الشام، وحركة أحرار الشام، وهما من أبرز الفصائل السوري المتواجدة في تلك المنطقة، ولكن المدنيين تمكنوا من نقل الجثث من داخل حطام المروحية إلى أماكن غير معروفة بحسب إفادة شهود عيان، ومع ذلك وعلى فرض ذلك فإن المعالجة الروسية لم تكن حكيمة أيضًا، لأن بقاء الجثث والتفاوض عليها أكثر رحمة بأهالي القتلى الروس.

إن انتشار صور المروحيات الروسية المتساقطة، أو صور الجنود الروس وهم يهبطون بالمظلات من سقوط طائرات ترفع العلم السوري، يؤكد أن الجنود الروس في معركة غير معركتهم الصحيحة، وأنهم في معركة خاطئة، فلا يوجد عداء بين الشعبين السوري والروسي، قبل التدخل الروسي لحماية بشار الأسد، وهذا التدخل العسكري الروسي لحماية نظام عجزت جيوش إيران الحربية عن حمايته هو دليل على أن الروس أخطأوا بهذا التورط العسكري، فإيران أرسلت كتائب من جيشها النظامي، وكتائب من حرسها الثوري، ولم تبق كتائب عسكرية متدربة إلا وأرسلتها إلى سوريا بما فيها مقاتلو حزب الله اللبناني، ولكنها لم تستطع هزيمة إرادة الشعب السوري، ولا هزيمة الفصائل العسكرية التي تدافع عنه، فهل تدرك القيادة الروسية أن معركتها في سوريا خاسرة، وهل تدرك أن سوريا سوف تبتلع الكثير من جنودها طالما هم يقومون بدور عدواني وغير شريف، فحماية الأنظمة الاستبدادية التي تقتل شعبها لا تشرف جيشا في الدفاع عنه.

المجلس الأوروبي يدعم خطوات أنقرة في مواجهة محاولة الانقلاب الفاشلة

أنقرة - خدمة قدس برس 4\8\2016

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

عقد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، اليوم الأربعاء، اجتماعا مغلقا مع الأمين العام للمجلس الأوروبي، ثوربيورن ياغلاند، في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة.

وبدأ ياغلاند زيارة لتركيا عقب توجيه كثير من الانتقادات للاتحاد الأوروبي من قبل مسؤولين أتراك بارزين وعلى رأسهم الرئيس أردوغان، لتأخره في دعم الشعب التركي والحكومة المنتخبة بطرق ديمقراطية، ضد محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في البلاد في 15 تموز/ يوليو الماضي.

وقال ياغلاند في وقت سابق اليوم في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجي التركي، مولود جاويش أوغلو، "من المهم الكشف عن الشبكات السرية لمنظمة الكيان الموازي، والأشخاص المدبرين لمحاولة الانقلاب الفاشلة".

وأوضح ياغلاند، أن أوروبا لم تدرك تمامًا مدى التغلغل الذي وصلت إليه المنظمة في المؤسسات التركية الرسمية، وبينها القضاء والجيش، ومدى تأثير أنشطتها على القيم الديمقراطية، وفق تصريحاته.

وأضاف الأمين العام للمجلس الأوروبي أن زيارته لتركيا تأتي للتعبير عن دعمها، باسمه وباسم المجلس، ضد محاولة الانقلاب التي استهدفت ديمقراطية البلاد ومؤسساتها، موضحًا أن الشعب التركي كان مثالاً جيدًا في تصديه بشجاعة لمحاولة للانقلاب.

من جهته، قال وزير الخارجية التركي إن تركيا ستتابع بشكل منتظم، عملية تزويد المجلس الأوروبي بالإجراءات التي تقوم بها خلال المرحلة المقبلة، فيما يخص مكافحة الكيان الموازي، مشدداً على أنّ بلاده لن تستغني عن مبادئ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وانتقد الرئيس أردوغان أوروبا في 22 تموز/ يوليو الماضي، خلال حفل تأبين شهداء المحاولة الانقلابية من المدنيين وأفراد الشرطة، قائلاً "لم يأت إلى تركيا أياً من المسؤولين الغربيين في أعقاب المحاولة الإنقلابية الخائنة لتقديم التعازي إلينا".

وشهدت العاصمة أنقرة ومدينة إسطنبول، منتصف تموز/ يوليو الماضي، محاولة انقلاب فاشلة نفذتها عناصر من الجيش، تتبع لمنظمة لكيان الموازي ، حاولوا خلالها السيطرة مؤسسات الدولة الأمنية والإعلامية.

وقوبلت المحاولة الانقلابية باحتجاجات شعبية عارمة في معظم المدن والولايات التركية؛ ما أجبر آليات عسكرية على الانسحاب من الشوارع، مما ساهم بشكل كبير في إفشال المخطط الانقلابي.

أردوغان يشترط إلغاء تأشيرة الأتراك للإبقاء على اتفاقية الهجرة

اسطنبول - باسم دباغ العربي الجديد 3\8\2016

أكد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، اليوم الأربعاء، أنّ بلاده ستلغي الاتفاقية التي وقّعتها مع الاتحاد الأوروبي في مارس/آذار الماضي؛ في حال لم يلتزم الاتحاد بإلغاء تأشيرة الدخول للمواطنين الأتراك إلى دول الاتحاد في أكتوبر/تشرين الأول القادم، موجّها انتقادات شديدة لمسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد، فيدريكا موغيريني، بسبب تصريحاتها المتعلقة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة التي حصلت في تركيا، منتصف يوليو/تموز الماضي.

وفي الحوار الذي أجراه، مساء أمس، مع قناة "راي نيوز 24" الإيطالية؛ انتقد أردوغان تصريحات موغيريني حول "ضرورة الحفاظ على سيادة القانون في تركيا"، قائلاً: "عندما تقع هجمات إرهابية في بلجيكا أو باريس ويقتل من جرائها 5 أو 10 أشخاص؛ ترى الجميع يهرعون إلى هناك، أليس كذلك؟".

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وتابع: "أما تركيا؛ فقد شهدت انقلابًا عسكريًا ضد الديمقراطية استشهد على إثره 238 شخصًا؛ لكن، للأسف، لم يأت إلينا حتى الآن أي من مسؤولي الاتحاد أو المجلس الأوروبي. فليأتوا ليروا ما الذي حل بالبرلمان".

وأضاف: "أتساءل كيف ستكون ردة فعل موغيريني فيما لو تعرض برلمان بلادلها إيطاليا للقصف؟"، داعياً المسؤولة الإيطاليّة إلى أن تضع نفسها مكان المسؤولين والشعب في تركيا، قبل أن "تدلي بمثل هذه التصريحات"، مضيفاً: "كان حريًا بالسيدة موغيريني قبل كل شيء، ألا تتحدث من خارج تركيّا، قبل أن تزورها وتطّلع على الوضع عن كثب".

كما انتقد أردوغان المواقف الغربية قائلاً: "هل الغرب يقف فعلًا إلى جانب الديمقراطية؟ أنا، واستنادًا إلى تصريحاتهم، أرى أنهم يقفون إلى جانب الانقلاب"، لافتًا إلى أنّ رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، سيجري خلال الأيام المقبلة زيارة إلى تركيا.

وذكّر أردوغان بمنع السلطات الألمانية، السبت الماضي، تواصله مع متظاهرين منددين بمحاولة الانقلاب في مدينة "كولن" الألمانية عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، قائلًا: "لقد وضعت السلطات هناك مجموعة من الصعوبات أمام اللجنة المنظمة لتلك التظاهرة، التي سيّرت لتأييد الديمقراطية ونبذ العنف، في الوقت الذي سمحت فيه بتظاهرة لتنظيم حزب العمال الكردستاني (بي كي كي)، المصنّف أوروبيًا كتنظيم إرهابي.

وتساءل: "المحكمة العليا في تلك المقاطعة منعت رئيس جمهورية تركيا من إلقاء خطاب أمام ذلك الحشد، كيف يمكن للمسؤولين الألمان، أو القضاء الألماني، اللذين يدّعيان أنهما سلطات في دولة قانون ديمقراطية؛ أن يوضحوا أسباب ذلك الإجراء؟".

وشبّه أردوغان حركة الخدمة بزعامة فتح الله غولن، أو تنظيم "الكيان الموازي"، كما تطلق عليه الحكومة التركية؛ بأحد المحافل الماسونية المتّهمة بالتغلغل في الدولة الإيطالية، وارتكاب جرائم جنائيّة، قائلاً "إن الذين يتحدثون حول هذا التنظيم لا يعرفون طبيعته بعد؛ هذا التنظيم، الذي يستتر بالدين، يشبه محفل (بي 2) في إيطاليا".

وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام؛ أجاب أردوغان على سؤال عدم احتمال عدم دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي إذا أعادت تلك العقوبة بالقول: "ثمّة كثير من الدول لا تزال تعمل بعقوبة الإعدام خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة الأميركية، واليابان، والصين، والهند، وإيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت".

وأوضح أنّ "تركيا حاليّاً لا تعمل بعقوبة الإعدام؛ وما قلناه نحن بأن تلك العقوبة قد تطبق فيما لو جاء طلب من الشعب بضرورة تطبيقها، واستطلاعات الرأي التي أجرتها بعض الشركات تشير إلى أن 75 في المائة من الشعب تؤيد تطبيق تلك العقوبة".

وردًا على سؤاله فيما لو كانت شعوب البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام تحظى بحياة سعيدة؛ قال: "أعتقد أن أميركا أكثر أمانًا من إيطاليا، ومستوى المعيشة في اليابان أفضل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي".

وحول إعادة زعيم تنظيم الكيان الموازي، فتح الله غولن، إلى تركيا، قال أردوغان: "أرسلنا إلى الولايات المتحدة ملفات إلكترونية حول القضية، وهناك ملفات تم إرسالها قبل محاولة الانقلاب وبعدها، وعقب أن ينجز القضاء بعض الملفات المتعلقة بالمسألة؛ سيذهب وزير الخارجية، مولود جاويش أوغلو، ووزير العدل، بكر بوزداغ، على رأس وفد إلى أميركا ليشرحوا لهم الموضوع بالأدلة والوثائق والمقاطع المسجلة".

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأعرب الرئيس التركي عن أمله في أن تتّخذ الولايات المتحدة خطوةً إيجابية تجاه تركيا من خلال تسليم غولن، ليمثل أمام العدالة التركية، مشيراً إلى أنه في حال عدم تسليمها غولن إلى تركيا؛ فإن العلاقات القائمة بين البلدين على أسس محدّدة ستستمر، غير أنّ هذا القرار "سيتسبّب في جرح كبير لتركيا"، على حدّ وصفه.

أردوغان وغولن والكرد.. خيوط صراع متشابكة

خورشيد دلي الجزيرة نت 3\8\2016

كثيرا ما يضع الرئيس رجب طيب أردوغان جماعة فتح الله غولن وحزب العمال الكردستاني في خانة واحدة، كما هو الحال في معظم خطاباته، فالجماعتان بالنسبة له أعداء، والسمة التي تجمعهما هي السعي لإسقاط حكمه؛ ولعل ذلك ما يدفعه إلى التعهد في كل خطاباته بمواصلة الحرب ضد الجماعتين حتى النهاية.

وتبذل وسائل الإعلام التركية المقربة من حكومة حزب العدالة والتنمية جهودا كبيرة لإثبات وجود علاقة أو تنسيق بين الجماعتين داخل تركيا وخارجها.

شواهد العلاقة

لعل ما يدفع صانع القرار التركي إلى الاعتقاد بوجود علاقة سرية قوية بين جماعة فتح الله وحزب العمال الكردستاني وجناحه السياسي حزب الشعوب الديمقراطي، هو جملة من العوامل والمعطيات، لا تتوانى الصحافة التركية عن ذكرها في معرض الحديث عن الخصوم الداخليين للرئيس أردوغان، ولعل من أهمها:

1- أن المجموعتين تظهران العداء العلني للرئيس أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية، وتسعيان إلى تقويض حكمه.

2- أنهما ترتبطان بعلاقات خارجية وتسخران هذه العلاقات لضرب حكم حزب العدالة والتنمية، ففتح الله غولن زعيم جماعة الخدمة التي تطلق عليها الحكومة التركية صفة (التنظيم الموازي) يتخذ من بنسلفانيا في الولايات المتحدة مقرا له منذ عام 1999، بينما يتخذ حزب العمال الكردستاني من قنديل في إقليم كردستان العراق مقرا له.

3- أن المجموعتين تعملان في أماكن تواجدهما في الخارج لتشويه سمعة تركيا وحكومتها ورئيسها، وتأليب الدول والحكومة والأحزاب ضد تركيا، وهو ما تسبب في كثير من الأحيان بتوتر علاقات العديد من الدول مع تركيا.

4- ثمة اعتقاد كبير لدى حزب العدالة والتنمية بأن هناك تنسيقا سريا بين الجماعتين، ولعل من أهم الشواهد التي أوردتها الصحافة التركية بهذا الخصوص، الحديث عن دعم جماعة غولن لحزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو/حزيران العام الماضي، مما مكن الحزب للمرة الأولى من تخطي العتبة الانتخابية لدخول البرلمان (10% من مجموع الأصوات في عموم تركيا).

5- من بين التهم التي وجهت لصحيفة زمان التابعة لجماعة غولن قبيل إغلاقها بأمر قضائي، الترويج لحزب العمال الكردستاني وتحديدا من خلال تبني بيان الأكاديميين الذين انتقدوا سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية ضد حزب العمال الكردستاني وتحميلها مسؤولية الحرب الجارية في جنوب شرق تركيا.

6- أن أردوغان نفسه تحدث عن علاقة بين المجموعتين عندما قال إنه شاهد ممثلي المجموعتين يجلسان إلى جانب بعضهم خلال محاضرة له في معهد بروكينغ للدراسات الإستراتيجية أثناء زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وبغض النظر عن قوة هذه الحجج، ومدى عمق العلاقة بين المجموعتين، فثمة قناعة تركية عميقة بأن المجموعتين في خانة واحدة، هي خانة العدو الذي يتحالف مع الخارج لا لإسقاط حكم حزب العدالة والتنمية فحسب، بل وللعمل من أجل تقسيم تركيا.

تناقضات جوهرية

الحديث عن وجود علاقة بين جماعة فتح الله غولن وحزب العمال الكردستاني وجناحه السياسي حزب الشعوب الديمقراطي قد لا يستقيم في ظل التناقضات الجوهرية بينهما، من الأيديولوجية إلى الأهداف مرورا بالمواقف والممارسة، رغم اشتراكهما في العداء لحكومة حزب العدالة والتنمية، ولعل من أهم التناقضات بين الجانبين.

1- أن حزب العمال الكردستاني ولد من رحم اليسار التركي، وتبنى الأيديولوجية الماركسية طويلا قبل أن يتخلى عنها تدريجيا، وينتهج العلمانية، في حين أن جماعة غولن هي جماعة دينية أقرب إلى الصوفية، ترجع في جذورها إلى الحركة النورسية نسبة إلى العلامة سعيد النورسي المعروف ببديع الزمان. وعليه فإن الخلاف الأيديولوجي بينهما يصل حد التناقض.

2- أن حزب العمال الكردستاني هو في النهاية حزب قومي كردي، يطالب بتحقيق الهوية القومية الكردية في تركيا حربا أو سلما، بينما تعد حركة غولن حركة "فوق القومية"، حيث لا تعترف ولا تتبنى مطلقا منطق القوميات والإثنيات، وتنظر إلى كل من في تركيا وحتى خارجها من زاوية دينية وفقا لرؤية الجماعة.

3- إن حركة غولن وفي سياق صراعها مع أردوغان وقفت ضد كل تقارب بين حزب العمال الكردستاني وحكومة حزب العدالة والتنمية، والجميع يتذكر أن من سرب التسجيلات الخاصة بجلسات محادثات السلام بين ممثلين من حزب العمال الكردستاني وحكومة حزب العدالة والتنمية ممثلة بحقي فيدان عندما كان مساعدا لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو في أوسلو عام 2010، كانوا من جماعة غولن.

ومع أن هدف الجماعة من التسريب كان محاكمة فيدان وقطع الطريق أمامه لتسلم رئاسة الاستخبارات، إلا انه أدى إلى توقف محادثات السلام الكردية التركية، وهو ما دفع بحزب العمال الكردستاني إلى توجيه انتقادات شديدة لجماعة غولن، ووضعه في خانة المعادين للقضية الكردية، وفي الأصل فان حزب العمال الكردستاني يضع حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن في خانة واحدة، هي خانة معاداة القضية الكردية.

4- صحيح أن حزب العمال الكردستاني وجماعة غولن يشتركان في الخصومة والعداء لأردوغان ولحكومة حزب العدالة والتنمية، ولكن الأسباب التي يستند إليها كل طرف مختلفة، والخلاف ينسحب على البرنامج السياسي والممارسة ورؤية كل طرف لطبيعة الحكم في تركيا وشكل الدولة في تركيا، فمصدر العداء الكردي هو الإحساس بالحرمان من الهوية والحقوق القومية، بينما ينطلق غولن في صراعه مع أردوغان من خصومة سياسية بعد أن أنتهى تحالفهما السابق إلى حرب حقيقية.

5- رغم الحرب الجارية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية من جهة، واحتدام الخلافات بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطي، فإنه لا ينبغي استبعاد العودة إلى عملية السلام الكردية التركية في لحظة ما، فيما العداء بين أردوغان وغولن وصل إلى نقطة لا تراجع عنها بعد الانقلاب العسكري الفاشل واتهام أردوغان غولن بالوقوف خلف الانقلاب ودعواته المتكررة لواشنطن بتسليمه.

ما بعد الانقلاب

بقدر ما أظهر الانقلاب العسكري الفاشل صلابة تركيا حكومة وأحزابا وشعبا في رفض مبدأ الانقلابات العسكرية والتمسك بالحكم المدني ومؤسساته، بقدر ما أظهر لحظة وطنية جامعة تجسدت في مسارعة أحزاب المعارضة التركية إلى

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الإعلان عن رفض الانقلاب، والالتئام في جلسة برلمانية طارئة وتسجيل مواقف مؤيدة لحكومة حزب العدالة والتنمية رغم الخلافات السياسية معها، وقد كان حضور حزب الشعوب الديمقراطي لافتا إلى درجة أنه شكل مفارقة في المشهد السياسي التركي بعد الخصومة الشديدة بينه وبين حكومة حزب العدالة والتنمية.

ودون شك، فإن مرحلة ما بعد الانقلاب تعني انتقال تركيا إلى مرحلة جديدة، من أهم أولوياتها إعادة ترتيب البيت الداخلي، عبر الاستمرار في الحملة الجارية ضد المتورطين في الانقلاب وتحديدا في صفوف الجيش والأطراف المدنية المتورطة معه، ولاسيما جماعة غولن، وإكمال إعادة ترتيب المؤسسة العسكرية والأمنية وترتيب أولوياتها في الداخل خاصة لجهة القضاء على نفوذ جماعة غولن.

ومن الواضح أيضا أن من أولويات المرحلة الحالية، تحويل حالة اللحمة الوطنية التي ظهرت عقب الانقلاب إلى نوع من المصالحة مع المعارضة السياسية، وصولا إلى إعادة إحياء عملية السلام مع الكرد ولو بصيغة مختلفة عن ما جرى مع حزب العمال الكردستاني، وهو ما يعني أن الديمقراطية التركية ستكون هي الرابح الأكبر من فشل الانقلاب العسكري.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies